# دور وسائل الضبط الاجتماعي في الحد من الجريمة

أ. فتحي عبدالله سالم الطالبي ـ كلية التربية تيجي ـ جامعة الزنتان

## مُقدمـــــــــــة :

**يُشيرُ** موضوع الضبط الاجتماعي إلى أشكال الحياة الاجتماعية التي يُفترضُ أنها تُسهم في النظام الاجتماعي واستقرار المجتمع، أي صورة الحياة الاجتماعية التي تحافظ على الانتظام في السلوك الإنساني، وبخاصة الامتثال للمعايير والقيم السائدة في المجتمع، وفكرة الضبط الاجتماعي قديمة، وهي نابعة من المبدأ البسيط الذي يقول: إن كل حياة اجتماعية ترتكز بالضرورة على شيء من التنظيم، وأن كل تنظيم يتضمن نوعا من الضبط.

ونظرا لأهمية الضبط الاجتماعي للمجتمع الإنساني فقد وُجد الضبط مع وجود هذا المجتمع كضرورة لازمة ينتظم بها أمره، وقد أشار إلى ذلك العلامةُ ابنُ خلدون في مقدمته ، حيث ذكر أن الاجتماع إذا تم للبشر فلابد من وازع يدفع بعضهم عن بعض لما في طباعهم الحيوانية من العدوان والظلم فيكون ذلك الوازع واحدا منهم له عليهم الغلبة والسلطان واليد القاهرة حتى لا يصل أحد إلى غيره بعدوان وهذا هو معنى الملك[1].

ويحظى موضوع الضبط الاجتماعي بمكانة سامية في دراسات علم الاجتماع منذ نشأته الأولى وحتى الآن، حيث اهتم الباحثون في هذا العلم بدراسة النظم والأنساق الاجتماعية ودورها في ضبط سلوك أعضاء المجتمع، وترجع أهمية هذا الموضوع إلى محاولة الكشف عن دور النظم والجماعات والتنظيمات والأنساق في الضبط، التي تساعد على فهم المجتمع، من حيث أبنيته ووظائفه، والعمليات الدينامية فيه، والعوامل الأساسية التي تؤدي إلى تغيره.

**أسئلة البحث:**

1. ما هو الضبط الاجتماعي؟
2. ما هي مؤسسات الضبط الاجتماعي؟
3. إلى أي حد تختلف أساليب الضبط الاجتماعي من مجتمع لآخر؟

## أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في دراسة الموضوعات المنبثقة عن الضبط الاجتماعي، حيث يتم التعرف على وسائل الضبط الاجتماعي ودورها في استقرار وتماسك المجتمع،

وكذلك البحثُ في موضوع من الموضوعات التي تدعم النظام الاجتماعي، وضبط السلوك، والمحافظة على النظام والانسجام الاجتماعي.

**أهداف البحث:**

تتمثل أهداف البحث في الآتي:

1. التعرف على أهم موضوعات الضبط الاجتماعي.
2. التعرف على الآلية التي يتم من خلالها ضبط وتوجيه المجتمع.
3. التعرف على مدى فاعلية عوامل الضبط الاجتماعي في الحد من الجريمة.

ومن خلال هذه الأهداف تم تقسيم البحث إلى ما يلي:

**المبحث الأول ـ الضبط الاجتماعي- بداياته- تعريفه- نظرياته :**

**المطلب الأول ـ بدايات الضبط الاجتماعي :**

يذهب بعضُ الباحثين إلى أن فكرة الضبط الاجتماعي ظهرت على يد "أوجست كونت"، وذلك عندما أشار إلى أهمية الدراسة الاجتماعية للنظام الاجتماعي والدور الذي يمارسه الدينُ والأخلاق والمعرفة في تدعيم النظام. أما "أميل دوركايم" فقد أشار إلى فكرة الضبط من خلال دراسته للرموز الجمعية والقيم والمثل والنظم الأخلاقية والسياسية والقانونية التي تعتبر قواعد للسلوك[2].

وبالنسبة للضبط الاجتماعي كمصطلح، فإنه يرى كُلاّ من: "جورج جورفيش"، و"أدوارد روس"، أن "هربرت سبنسر"، هو أول من استخدم مصطلح الضبط الاجتماعي سنة 1893م، غير أن سبنسر لم يعط المصطلح أي مدلول خاص[3].

وتزايد الاهتمام بهذا الموضوع حين دعت الجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع إلى تخصيص دورة انعقدت في سنة 1917م لبحث موضوع الضبط الاجتماعي، وبذلك جاءت دراسة " أدوارد روس " لتفتح بـــؤرة لدراسة من العلماء لدراسة الضبط الاجتماعي كموضوع يستحق البحث والتحليل والدراسة [4]. وفي بداية الخمسينات ساهم " تالكوت بارسونز " في المفهوم، إذ اعتبره وسيلة فعالة لكي يتحقق التوازن داخل النسق الاجتماعي [5]. وفي نهاية الستينات شهد المفهوم حالة من التراجع والركود، إلى أن ظهرت بوادر جديدة في التسعينات، حيث أصدر " داريو ميلوسي " مؤلفا بعنوان: " دولة الضبط الاجتماعي " سنة 1990م، حيث نظر إلى المفهوم من وجهة نظر الدولة، واعتبره أداة لتحقيق السيادة والقوة، ولهذا تعمل الدولة على توسيع أجهزة الضبط الاجتماعية الرسمية، وفي منتصف التسعينات ظهرت بوادر جديدة تدعو إلى تكوين نظرية خاصة بالضبط الاجتماعي في محاولة إحيائه من جديد [6].

**تعريف الضبط الاجتماعي:** هناك عدة تعريفات اصطلاحية للضبط الاجتماعي، حيث اختلف العلماء في تعريفهم للضبط الاجتماعي وذلك بسبب توجيهاتهم النظرية، حيث عـــــرّف " روس " الضبط الاجتماعي بأنه: " السيطرة الاجتماعية المقصودة التي تؤدي إلى وظيفة معينة في المجتمع "[7]. ويعرّف " مورس لوسن " الضبط الاجتماعي بأنه: " مجموعة من الوسائل التي يستخدمها الأفراد للحد أو لمنع الانحراف "[8]، ويعرّف " ماكفيد " الضبط الاجتماعي على أنه: " وظيفة للحفاظ على البناء الاجتماعي من خلال أشكال القوى ات التأثير الفعال التي تعمل على تدعيم التماسك الاجتماعي وضبط سلوك الأفراد من خلال احترام معتقدات المجتمع وعاداته وقيمه ومعاييره "[9] ، ويعرّف " جورج جورفيتش " الضبط الاجتماعي على أنه: " مجموعة الأنماط الثقافية التي يعتمد عليها المجتمع في ضبط التوتر والصراع "[10].

من خلال ما تقدم من تعريفات للضبط الاجتماعي يتّضح أنها تتفق جميعا، ويتبيّن بأنّ الضبط الاجتماعي هو عبارة عن ضوابط ووسائل متعارف عليها توجّه وتضبط سلوك الأفراد وتمنعهم من الانحراف ، فالضبط الاجتماعي يطلق على مجموعة الآليات والأسس والسياسات المجتمعة والسياسة التي تتولى مسؤولية توجيه وتفسير سلوك الأفراد في مجتمع ما سعيا للوصول إلى الالتزام والاتباع التام للقواعد الحاكمة للمجتمع.

## المطلب الثاني ــ صور الضبط الاجتماعـــــــــي : [11].

يذهب " جيرفيتش " إلى أنه لا بد من التمييز بين صور الضبط وأنواعه، وهيئاته، أما الهيئات فهي تتمثل في المجتمع وفي كل جماعة خاصة فيه، بينما يعتبر القانون وكذلك الدين والمعرفة والتربية والفن والأخلاق أنواعا للضبط الاجتماعي والتي سوف يتم تناولها لاحقا، وهناك أربع صور أساسية يمكن أن يتخذها كل نوع من أنواع الضبط الاجتماعي وهي:

1- الضبط الاجتماعي المنظم، الذي يمكن أن يكون أوتوقراطيا أو ديموقراطيا.

2- الضبط الاجتماعي التلقائي، وهو الذي يتم من خلال القيم والأفكار والمثل.

3- الضبط الاجتماعي عن طريق الممارسات الثقافية والرموز " كالطقوس، والتقاليد، والعادات المستحدثة، والرموز المتجددة ".

4- الضبط الاجتماعي الأكثر تلقائية، من خلال الخبرة الجمعية المباشرة والتحديد.

**أهداف الضبط الاجتماعي:**

يحقق الضبط الاجتماعي مجموعة من الأهداف تتمثل في الآتي:

1- يعمل على توطيد شعور الأفراد بالمساواة والعدل من خلال الامتثال للقيم الجمعية ومعاييرها، ويكون بذلك يجمع بينهم رابط مشترك.
2- يؤطر سلوكيات الأفراد ضمن نظام معين ليؤدي كل فرد دوره على أكمل وجه ويشكل الأفراد بمجموعهم منظومة متكاملة.
3- يساهم في انخراط الفرد في مجتمعه ويجعل منه إنسانا اجتماعيا، وتختفي الأنانية والانطوائية وتتعزّز المشاركة الجماعية.
4- يحافظ على أعلى مستوى من درجات التضامن الاجتماعي ضمن إطار التنظيم الاجتماعي الواحد سعيا لضمان بقائها على الدوام.
5- يعزّز التماسك الاجتماعي بين أفراد المجتمع الواحد ويسعى قدر الإمكان لبقائها مستمرة.
6- يحقق مستويات من الأمن الاجتماعي بتأدية كل فرد دوره على أكمل وجه داخل مجتمعه.
7- يغرس أسمى معاني الارتباط الدائم بين أفراد المجتمع.

**أهمية الضبط الاجتماعي :** اهتم كثير من العلماء والباحثين بدراسة موضوع الضبط الاجتماعي، وعلى الرغم من تعدد وجهات نظرهم حول هذا الموضوع إلا أنهم اتفقوا جميعا على أهميته وضرورته الاجتماعية بالنسبة للمجتمع؛ لأن لكل مجتمع من المجتمعات الإنسانية مجموعة من القواعد والضوابط تعمل على تحديد نطاق السلوك المقبول فيه لتدعيم النظم الاجتماعية واستقرارها، ويمكن تلخيص أهمية الضبط الاجتماعي في النقاط الآتية:

1- الضوابط الاجتماعية ضرورية لتنظيم معاملات وعلاقات الأفراد بعضهم ببعض، فهي وسيلة لدعم النظام والقضاء على الفوضى والجنوح في الجماعة[12].
2- يعتبر الضبط الاجتماعي وسيلة المجتمع وطريقه للعمل على تكيف سلوك وتصرفات الأفراد والجماعات كما أنه وسيلة هامة تعمل على الاستقرار والتماسك الاجتماعي.
3- يؤدي الدين وظيفة اجتماعية مهمة، فالدين يقوي الروابط الاجتماعية ويشعر المجتمع بوحدته الخاصة من خلال اتحاد العقيدة والامتثال للأوامر والضوابط والنواهي الإلهية، وهو يحافظ على النظام والانسجام الاجتماعي، فتصبح الضوابط الدينية لها قوة إلزامية.
5- تقوم التربية المدرسية بوظيفة التواصل والنقل الفكري للمعارف الأساسية والإسهام في التشكل الاجتماعي للطلبة وضبط سلوكهم وتوجيههم الوجهة التي يرتضيها المجتمع.

**المطلب الثالث ـــ نظريات الضبط الاجتماعي.**

اختلفت وجهات نظر الباحثين حول نظرتهم للضبط الاجتماعي وتبعا لذلك ظهرت عدة نظريات في مجال الضبط الاجتماعي، وفيما يلي أهم النظريات التي تناولت الضبط الاجتماعي:

**1- نظرية تطوير وسائل الضبط الاجتماعي:** يعتقد " أدوارد روس " أن داخل النفس البشرية أربع غرائز هي: " المشاركة، والقابلية للاجتماع، والإحساس بالعدالة، ورد الفعل الفردي "، حيث تشكل الغرائز نظاما اجتماعيا للإنسان يقوم على تبادل العلاقات بين أفراد المجتمع بشكل ودي[13].

وترى هذه النظرية أنه كلما تطورت المجتمعات ضعفت تلك الغرائز وظهرت سيطرة المصلحة الذاتية، وهنا تضطر تلك المجتمعات إلى وضع ضوابط مصطنعة تحكم العلاقات بين كافة أفرادها، أي أن هناك أسبابا أوجدت الحاجة إلى الضبط الاجتماعي وتطورت وسائله ومنها " ازدياد حجم السكان، وضعف الغرائز الطبيعية، وظهور جماعات متباينة "[14].

وبمرور الوقت استطاع المجتمع أن يمارس بعض أشكال الضبط على الفرد، ولذلك فإن جزءا من الضبط يعتبر طبيعيا وجزءا آخر مصطنعا وكلا النوعين من الضوابط يختلط بالآخر ويمتزج به، فتجد الناس في المجتمع الحديث يحملون بعض الأفكار والمبادئ المثالية، والتقاليد الطبيعية، إلى جانب بعض التدريبات التي تلقوها في المجتمع ذاته.

ويرى " روس " أن ظهور الرأي العام، والقانون، والدين، وغيرها من العوامل الاجتماعية، أو وسائل الضبط الاجتماعي قد استغرق وقتا طويلا، حيث كان الناس في البداية يتعرفون دون ضغط اجتماعي، لذلك فإن النظام الذي كان يسود لديهم هو النظام الطبيعي، والقانون الذي يحكمهم هو الغريزة الطبيعية.

**2- نظرية الضوابط التلقائية:** يؤكد سمنر أن الأعراف والعادات الشعبية هي التي تنظم السلوك، فهي ضوابط يستخدمها الأفراد دون وعي منهم[15].

وتظهر الضوابط التلقائية عند " سمنر " في أنها تنصب على أن الصفة الرئيسية للواقع الاجتماعي- كما تتبين من علاقات الأفراد المتبادلة- تعرض نفسها بطريقة واضحة في تنظيم السلوك عن طريق " العادات الشعبية " إذ أنها تعمل على ضبط التفاعل الاجتماعي، وللأعراف أهمية بالغة، لأنها هي التي تصنع النظم والقوانين، ويرى " سمنر " أنه من الzمستحيل أن نضع حدا فاصلا بين الأعراف والقوانين، وأن الفرق

بينهما يكمن في صورة الجزاءات ذاتها، حيث أن الجزاءات القانونية تعتبر أكثر عقلانية وتنظيما من الجزاءات العرفية.

**3- نظرية الضبط الذاتي:** يرى " كولي " أن المجتمع يعتمد في تنظيمه الاجتماعي على الرموز والأنماط والمستويات الجمعية والقيم والمثل، فهو يرى أن الضبط الاجتماعي هو تلك العملية المستمرة التي تكمن في الخلق الذاتي للمجتمع، أي أنه ضبط ذاتي يقوم به المجتمع، فالمجتمع هو الذي يضبط، وهو الذي ينضبط في نفس الوقت، وبناء على ذلك فإن الأفراد ليسوا منعزلين عن " العقل الاجتماعي" بل هم جزء منه، والضبط الاجتماعي يفرض على الكل الاجتماعي.

وقد رفض " كولي " تلك الفكرة التي مؤداها أن أوجه النشاط الاجتماعي تتحرك عن طريق الغرائز، واستخلص من ذلك أن سلوك الفرد- ينضبط- إلى حد كبير من خلال نمو الضمير الذي يتم عن طريق المشاركة، ولو أن هذه العملية تتم بطريقة لا شعورية وغير مقصودة، ولذلك فإن الضبط عند كولي متضمن في المجتمع ذاته، وهو ينتقل إلى الفرد عن طريق المشاركة[16].

بالإضافة إلى هذه النظريات توجد نظريات حديثة ومن أشهرها نظرية " تالكوت بارسونز " ونظرية " جيروفيتش "، حيث تركز الأولى على الفعل الاجتماعي، وتركز الثانية على الواقع الاجتماعي بأبعاده المختلفة.

**المبحث الثاني ــ وسائل الضبط الاجتماعي، الجريمة وآليات الضبط الاجتماعي، الجزاء في الضبط الاجتماعي.**

**المطلب الأول ـ وسائل الضبط الاجتماعي:**

اختلف علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا في تحديده لوسائل الضبط الاجتماعي، وبصفة خاصة من حيث بيانُ مدى أهميتها النسبية في الجماعات المحلية، ومدى ربطها بالبنية الاجتماعية والنواحي التنظيمية بها، وبصفة عامة فإن وسائل الضبط الاجتماعي تنقسم إلى الآتي:

**أولا ـ الضبط الاجتماعي الرسمي:** وتختص به مجموعة من المؤسسات الرسمية ويقوم على القهر والإلزام من قبل هذه المؤسسات والعاملين بها، ويقوم المختصون بهذه المؤسسات بوضع لوائح وقوانينا واجبة التنفيذ ووضع عقوبات لمن يخالف هذه القوانين واعتباره منحرفا يؤدي خللا وظيفيا داخل البناء الاجتماعي، ومن ثم على المؤسسة الرسمية المختصة عقابه حتى يعود المجتمع إلى توازنه، ويكتسب هذا الأسلوب شرعية وأهمية فرض الدولة له بالقوة، وممارسة السلطات الرسمية التي يخولها له الدستور في

فرض هذا الأسلوب، وإجبار الناس عليه وقبول الناس له خوفا من العقاب والجزاء الذي يقع عليهم إذا ما خالفوا هذه القوانين ومن هنا فإن التزام الأفراد بالضبط الاجتماعي الرسمي واللجوء إلى مؤسسات كثيرا ما يكون عن طريق الإجبار وليس الاختيار أي أنهم مضطرين إلى ذلك.

**ثانيا ـ الضبط الاجتماعي غير الرسمي:** يسمى هذا الأسلوب غير الرسمي، لأنه ينشأ بعيدا عن المؤسسة الرسمية، فهذا النوع من الضبط نشأ بين عادات الناس وتقاليدهم وأسلوبهم في التفكير وأنماط حياتهم وطرق تنشئتهم الاجتماعية، والموروث الاجتماعي، والموروث الثقافي المتراكم عبر الأجيال.

وسوف نتناول بعض المؤسسات غير الرسمية التي تتولى عملية الضبط الاجتماعي والتي من أهمها ما يلي:

**الأسرة** : يعرّف " سمنر كامل " الأسرة بأنها: " الجماعة الأولى التي ينتمي إليها الطفل ويعيش مع أفرادها ويقع تحت تأثيرها ويستمع إلى توجيهات أفرادها ونصحهم "[18]. ، افلأسرة تتم فيها أولى مراحل الضبط الاجتماعي بطريقة غير رسمية حيث يلتقط النشء أبجديات القيم والمعايير الخاصة بمجتمعهم، فيتعلم الأطفال الفرق بين الخطأ والصواب وبين السلوك الحسن والسلوك السيء، والمعايير التي تفرّق بين دور الذكر والأنثى وتقبل سلطة الأبوين حيث يصاب الأطفال بالحرج أو بتأنيب الضمير إذا قاموا بانتهاك هذه القوانين الاجتماعية، وإن الرضا أو عدم الرضا من جانب الوالدين هما من العوامل المهمة في تدريب الأطفال على الالتزام، بالإضافة للجزاءات الأخرى مثل الثناء والمكافآت والتهديدات والعقوبات الجسدية.

**2- المدرسة:** في المدرسة يتفاعل التلاميذ اجتماعيا وتوضع الأسس للسلوك الصحيح وطريقة التعامل مع الزملاء وغيرها من الأشياء التي يتوقعها الجميع وتم بلوغ هذا المستوى عن طريق بعض الجزاءات مثل إعطاء الدرجات على الإنجاز الصحيح أو العقوبات المدرسية المختلفة كالطرد من الصف لفترة وجيزة أو غير ذلك مما يقتضي به النظام المدرسي. ، كذلك يتم تدريب التلاميذ على الأخذ بالمعايير والأنماط السلوكية مثل المنافسة الحرة وتحقيق نظرية الدور للذكور أو الإناث، وبهذه الطريقة تصبح المدرسة أداة في المحافظة على الأسلوب الذي ينظم به المجتمع نفسه.

3- **مجموعة الأصدقاء** : تعرف جماعة الأصدقاء والأقران بأنها " كل جماعة تتكون من أشخاص متساوين بالاستناد إلى معايير متجانسة في العمر والسمات الشخصية والوضع السكني والاجتماعي "[19].

إن مجموعة الأصدقاء التي يتحرك فيها الفرد لها أهمية خاصة في تكوين آرائه ووجدانه، وإن الرغبة في كسب وُدّ الأصدقاء والقبول لديهم هي في حدّ ذاتها مصدر هام للضبط الاجتماعي، كما أن الخوف من عدم القبول أو السخرية التي قد تأتي من مجموعة الأصدقاء قد يكون له أثر كبير على سلوك الفرد وتصرفاته، فهذه الضغوط هي التي تساهم في تشكيل الانصياع لمعايير وأنماط المجتمع الأكبر، مثل تقبل الأدوار التقليدية التي يحددها المجتمع للرجل والمرأة، غير أن الانصياع لمجموعة الأصدقاء قد يساهم في توليد الانحراف خاصة وسط الصبية صغار السن حيث يجبرهم الأفراد أحيانا على تبني بعض الأنماط السلوكية المنحرفة مثل التغيب عن المدرسة أو التدخين وتعاطي المخدرات في عمر مبكر.

**4- أجهزة الإعلام:** هذه الأجهزة مصدر أساسي للمعلومات والأفكار إذ يمكنها أن تمارس تأثيرات قوية على اتجاهات وآراء وسلوكيات الناس، وأجهزة الإعلام تمارس الضبط الاجتماعي من خلال آليات ترتيب المعايير وترتيب الأجندة التي تساعد على السلوك الانصياعي بشكل عام، مثل تقبل الأدوار التي يحددها المجتمع للرجل في علاقته بالمرأة، ويتم ذلك من خلال المواد الإعلانية والدعايات والطريقة التي تنقل بها الأجهزة الإعلامية أنباء العقوبات التي طبقت على أولئك الذين ينتهكون قيم المجتمع، فمن خلال هذا الدور يلعبه الإعلام فهو يمارس من خلاله عملية الضبط الاجتماعي فعليا بطريقة غير رسمية.

هذه بعض وسائل وآليات الضبط الاجتماعي الرسمي وغير الرسمي، وهناك من يضيف إليها وسائل أخرى غير رسمية مثل الرأي العام والدين وغيرها، حيث تقوم هذه الآليات بعملية هامة وهي توجيه الأفراد نحو السلوك الصحيح وإعادة التوازن داخل المجتمع.

**المطلب الثاني ــ الجريمة وآليات الضبط الاجتماعي:**

ترتبط الجريمة بالمجتمع ارتباطا طبيعيا فكلما كانت هناك حياة اجتماعية حتى ولو كانت في أبسط صورها توجد الجريمة، وهي تتمثل في عدوان شخص على آخر في عرضه أو ماله أو متاعه[20].

والجرائم متعددة ومختلفة بالنسبة لموضوعها وجسامتها، وقد قسمها عديد من الباحثين إلى عدّة أقسام منها:

1- **الجنايات:** وهي جرائم خطيرة ومن الدرجة الأولى، وتتمثل في القتل والسرقة ونحوها.

2- **الجنح**: وهي جرائم وسط بين الجنايات والمخالفات ومن أمثلتها: قيادة السيارة أثناء إشارة المرور الحمراء.

3- **المخالفات**: وهي الجرائم البسيطة ودائمة الحدوث مثل: مخالفات المرور البسيطة كالوقوف في مكان غير مخصص، وتجاوز السرعة المحددة ونحوها.

ولكي يصبح في مقدور الناس أن يعرفوا كيف يتصرّفون في المجتمع وأن يستطيعوا التنبّؤ بالكيفية التي يتصرّف بها الآخرون وبالتالي كيف يتعايشون بطريقة متناسقة، لا بد أن تكون هناك قيم ومعايير سلوكية مشتركة، وإذا لم يكن هناك نوع من الاتفاق حول الحد الأدنى من تلك النظم فلن يمضي زمن طويل قبل أن تتصدع الحياة الاجتماعية وتصيبها الفوضى، وعلى سبيل المثال دعنا نتصور الفوضى اتي ستعم الشوارع إذا امتنع السائقون عن الالتزام بأحد المعايير السلوكية المتعارف عليها، كقوانين السير والمرور، وعدم التوقف على الإشارات المرورية عندما تكون حمراء.

إن الناس تعلموا قيمهم ومعاييرهم السلوكية من خلال حياتهم الاجتماعية، بَيْدَ أن معرفة المعايير لا تعني بالضرورة أن البشر سينصاعون لها، ولهذا فإن الضبط الاجتماعي له قوة القانون الجمعي حيث تستخدم وسائله وأساليبه عن طريق آليات تتألف من نظام محدد للعقوبات والروادع أو المكافآت والحوافز التي تعمل على التأكد من انصياع الناس لتلك القيم والمعايير السلوكية التي تناهت إليهم عن طريق التفاعل الاجتماعي.

والضبط الداخلي للإنسان يتصل ويتعلق بمنظومة الإنسان الداخلية المسماة " الضمير " والتي تشكلت من ما استمده من المحيط المنتمي إليه والذي يشكل الدين فيه نظاما عقديا يؤثر على فكرة الناس وبالتالي يصوغ السلوك الصحيح لديهم وينهى عن السلوك الخاطئ في حياتهم؛ لأن المعتقدات والتعاليم الدينية غالبا ما تدعم وتقوي المعايير والقيم الصحيحة السائدة في المجتمع، وذلك بإعطائها قدسية معينة، أو تقوي وتدعم قيما أساسية مثل احترام البشرية والممتلكات الخاصة بالآخرين، مما يجعل مخالفة التعاليم الدينية من جانب المؤمنين بها يتمخض عنه شعور بالذنب لديهم " تأنيب الضمير " كأنما هناك ضابط شرعي خفي يراقب سلوكهم وبالتالي يقوي الضبط الاجتماعي لديهم.

## المطلب الثالث ـ الجزاء في الضبط الاجتماعـــــــي:

يشير مصطلح جـــــزاء عامة إلى العقوبات الخاصة التي يفرضها المجتمع على كل من يخالف أي سنة من سنته الاجتماعية أو قواعده التشريعية[21].

ويمكن تقسيم الجزاءات إلى عدّة أنواع تتمثل في الآتي:

1- الجزاءات المادية العينية الملموسة:

وهي ما يتم تطبيقه على الشخص الجاني أو المتعدي بواسطة مصادر خارجية محسوسة وملموسة سواء اتخذت شكل المحاكم أو المجالس أو مجالس الشيوخ أو كبار السن وتتراوح الجزاءات بين السجن والغرامات المادية.

2- الجزاءات الغيبية أو الميتافيزيقية: والتي تتمثل في العقوبة التي تنزلها القوى الروحية بالجاني وتتراوح العقوبات بين المرض وفرض بعض القيود العنيفة القاسية عليه، بحيث لا تزول هذه القيود إلا بعد تطهيره عن طريق ممارسة بعض الطقوس التطهيرية عليه.

وفي المجتمعات الإسلامية فإن الدين يعتبر أحد الضوابط الرئيسية التي تردع الناس عن ارتكاب الكثير من التجاوزات والأفعال التي تعتبر محرمة فلا يرتكبها الناس إما خوفا من عقاب الله- سبحانه وتعالى- أو خوفا من العقوبة الدنيوية والمتمثلة في تطبيق الحدود، مثل: قطع يد السارق وغيرها، أو السجن لفترات طويلة حسب نوع الجريمة.

وهناك من يصف الجزاءات إلى جزاءات جمعية تتراوح بين النفي والطرد والخلع من الجماعة، والعقوبات الاقتصادية، والجزاءات النفسية والرمزية، وأبرز مظاهرها الاشمئزاز والسخرية والتهكم.

وأيّا كانت طبيعة الجزاء في القاعدة القانونية أو قوتها، أو اختلف نوعه بأن كان مانعا أو تأديبيا، فإنه يتمثل دائما في أمر عادي، أي في أمر يظهر إلى العالم الخارجي الملموس دون أن يقع بمجرّد مخالطته للوجدان والشعور كما هي الحال في السن الاجتماعية.

**آلية تطبيق أساليب الضبط الاجتماعي :** يتضح من خلال ما سبق أن آليات الضبط الاجتماعي تتمثل في المؤسسات الرسمية وغير الرسمية المعروفة، ولعل هذين الأسلوبين يظهران بوضوح في أساليب فض المنازعات، حيث يلجأ البعض إلى الأسلوب الرسمي لفض المنازعات، والمتمثل في القانون الرسمي كأداة الدولة لتحقيق النظام والاستقرار في المجتمع، في حين نجد فريقا آخر يفضل اللجوء إلى الأسلوب العرفي غير الرسمي لفض المنازعات التي تنشأ بينهم أيا كان نوعها ودرجة حدتها، بينما نجد فريقا ثالثا يلجأ إلى الأسلوبين معا، فتارة يستخدم الأسلوب الرسمي، وتارة أخرى يستخدم الأسلوب غير الرسمي، وهذا يتوقف على نوع النزاع ودرجة شدته ومدى تطوره، والعلاقة بين الأطراف المتنازعة.

وخلاصة القول...

إن دور وسائل الضبط الاجتماعي في الحد من الجريمة تتوقف في المقام الأول على نوعية التفاعل بين أفراد المجتمع من جهة، وتفاعل هؤلاء الأفراد مع المجتمع من جهة أخرى، كذلك يتوقف دور هذه الوسائل على الثقافة السائدة في المجتمع، حيث إن

الثقافة السائدة تفرض على الأفراد نمطا معينا من الضبط الاجتماعي، فالمجتمعات التي تسودها الثقافة الحديثة القائمة على الفردية وتقسيم العمل فهي تلجأ غالبا إلى الضبط الرسمي، وتأتي بين هذه المجتمعات وتلك المجتمعات التي تجمع بين الثقافتين التقليدية والحديثة وهي المجتمعات شبه الحضرية التي يبقى بها ظلال من التقليدية وفي نفس الوقت يدخل إليها التحديث، فهي تلجأ إلى الأسلوبين معا وفقا للموقف الاجتماعي.

**الخاتمة :**

وفي خاتمة البحث يمكن استخلاص بعض النتائج ، والمتمثلة في الآتي:

1- الضبط الاجتماعي وسيلة فعالة ومهمة للنظام الاجتماعي.

2- يهيئ الضبط الاجتماعي الظروف والعناصر اللازمة للاستقرار وتحقيق التماسك الاجتماعي.

3- يلجأ كثير من الناس إلى آليات الضبط الاجتماعي وذلك لحل مشاكلهم وفض المنازعات التي تحدث بينهم.

4- المجتمعات التي تسودها الثقافة التقليدية تلجأ إلى الضبط الاجتماعي غير الرسمي، أما المجتمعات ذات الثقافة الحديثة فهي تلجأ إلى الضبط الرسمي.

**التوصيات:**

1- ضرورة تفعيل آليات الضبط الاجتماعي وتطبيقها كل حسب المخالفة التي يرتكبها الجاني.

2- يوصي الباحث بتعليم النشء أهم آليات الضبط الاجتماعي وذلك من خلال إدراجها ضمن المناهج الدراسية.

3- تنشئة وتربية الأبناء على أسس وقواعد الدين الإسلامي الصحيح باعتباره مصدر مهم ووسيلة من وسائل الضبط الاجتماعي.

## الهوامـــــش:

1. مصلح الصالح، الضبط الاجتماعي، عمان، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، 2004م، 12.
2. سامية محمد جابر، القانون والضوابط الاجتماعية، مدخل علم الاجتماع إلى فهم التوازن في المجتمع، مصر 1997م، 34.
3. عبدالله رشدان، علم الاجتماع التربية، دار الشروق للنشر، ط1، الأردن، 1999م، 189.
4. حسن الساعاتي، علم الاجتماع القانوني، مكتبة الأنجلو المصرية، ط3، مصر 1968م، 5.
5. عدلي السمري، الثابت والمتغير في آليات الضبط الاجتماعي، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، ط1، مصر، 2003م، 15.
6. أمال عبدالحميد وآخرين، الانحراف والضبط الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، ط1، مصر، 2000م، 13.
7. محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1993م، 418.
8. إبراهيم مدكور، معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1975م، 357.
9. ماكفيد، المجتمع، ترجمة: علي أحمد حسين، مكتبة الهيئة المصرية، القاهرة، 1961م، 273.
10. السالم وخالد عبدالرحمن، نظرية الضبط الاجتماعي في الإسلام، بدون دار نشر، ط1، الرياض، 2000م، 27.
11. سامية محمد جابر، القانون والضوابط الاجتماعية، مصدر سابق، 160.
12. أحمد الخشاب، الضبط والتنظيم الاجتماعي، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، ط1، 1986م، 182.
13. السالم وخالد عبدالرحمن، نظرية الضبط الاجتماعي في الإسلام، مرجع سابق، 56.
14. الحامد محمد بن معجب والرومي، الأسرة والضبط الاجتماعي، مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط1، السعودية، 2001م، 97.
15. الجابري خالد فرج، دور مؤسسات الضبط الاجتماعي في الأمن الاجتماعي، بحث في الندوة الفكرية، الرياض، 1997م، 42.
16. سامية محمد جابر، القانون والضوابط الاجتماعية، مصدر سابق، 101.
17. السالم وخالد عبدالرحمن، نظرية الضبط الاجتماعي، مصدر سابق، 57.
18. سمير كامل أحمد، علم النفس الاجتماعي بين النظرية والتطبيق، الإسكندرية، مركز الإسكندرية للكتاب، 2001م، 250.
19. ملكة أبيض، علم الاجتماع التربوي، الوحدة، دمشق، 1982م، 23.
20. سامية حسن الساعاتي، الجريمة، بحوث في علم الاجتماع الجنائي، ط3، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1983م، 23.
21. ماكيفد، المجتمع، مصدر سابق، 177.